واقع القوة في العلاقات الدولية و تحولات النظام الدولي

 من خلال دراستنا للمقدرات و علاقتها بالقوة و بالرغبة في التأثير،فقد ظهرت خريطة للقوى الدولية تحدد في كل مرة شكل و طبيعة النظام الدولي بما يخدم مصالحها. ففي القرن السادس عشر فرضت إسبانيا تمركزها بتعريفها لمفاهيم العدالة ، و في القرن الثامن عشر طورت فرنسا المفهوم الحديث للحدود و مفهوم توازن القوى. و بعد الحرب العالمية الثانية ظهرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي كقوتين عظمتين إستحوذتا على جوانب القوة الإقتصادية و التكنولوجية و العسكرية، فإنه بعد نهاية الحرب الباردة و تحول طبيعة النظام الدولي ظهرت قوى متعددة تحوز على إمكانات مختلفة من القوة، و عليه تتوزع مراكز القوى الكبرى.

 ففي حرب الخليج لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة و التي تنص على ( ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول في الدفاع عن نفسها إذا إعتدت قوة مسلّحة على أحد أعضاء الأمم المتّحدة ) بدلا من اللّجوء إلى المواد 41-42 وبالتالي فإن جل القرارات الأممية التي صدرت بحق العراق على غرار القرار 560 ،678 و القاضيين بتجريم ما فعله العراق لم تصدر تحت حكم مجلس الأمن بل الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل النظام الدولي يتّسم بصيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، الطابع المؤقت، كثرة مبررات التّدخل مع الإفراط في إستخدام التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة بعدما كان يحتكم إلى غيرها بسبب الحرب الباردة و الإنقسام بين الدّول.

 إنّ نهاية الحرب الباردة أدّت إلى تعدّد الأقطاب لاسيما على الجانب الإقتصادي، إذ ظهرت اليابان و أبدت تخوّفها من القوة النووية الصينية و الكورية رغم إمظاء إتّفاقية منع إنتشار الأسلحة النّووية بين الولايات المتّحدة الأمريكية و الصّين، و أعلنت في 1993 عزمها على تملّك ترسانة نوويّة. أما فرنسا فقد قامت بتجارب نوويّة لتطوير ترسانتها قبل التّوقيع على إتّفاقية حظر التجارب النّووية 1995. و رفضت الصّين و الهند و باكستان التّوقيع على ذات الإتّفاقية إلاّ في ظلّ حظر شامل للأسلحة، أمّا أوروبّا بعد الحرب الباردة طرحت فكرة تطوير برنامجها النّووي خوفا من التّهديدات الأمنية في دول العالم الثالث. في حين أرغمت الولايات المتّحدة الأمريكية الدّول العربية على التّوقيع عليها.

 هنا يجب المرور على مفهوم توازن القوة لأنّ الدّول الكبرى أصبحت تلجأ إليه بكثرة بعد نهاية الحرب الباردة، لكنه لم يعد يرتكز على حسابات رقميّة لمؤشّرات القوة بقدر ما أصبح يجسّده إتّفاق مصلحي، فإذا كان إستخدم في الحرب الباردة في إطار سياسة الإحتواء فإنّ كوندوليزا رايس إستخدمته في صياغ مختلف للدّلالة على تحالف دول ضّد دولة واحدة.

 وعلى إعتبار أنّ النّظام الدّولي هو تراتبية العلاقات الدّولية بين الدّول في النّظام الدّولي طبقا لنمط توزيع الموارد و القدرات الاقتصادية و العسكرية و التكنولوجية بينها أو مفهوم توزيع موارد القوة، فإّن هيكل النّظام الدّولي يتحدّد بنمط القوة و توزيعها بين الدول الكبرى عند قمّة ذلك النّظام و هو النّمط الذي يحدّد بدوره نمط القطبية في النّظام الدّولي، و عليه فإنّ مفاهيم إعادة التّمركز و إعادة التّكيّف مع موازين القوى الجديدة أهمّ القضايا التي واكبت التّحول الدّولي على مستوى مساحات إقليميّة و دوليّة على إعتبار أنّ النّظام الدّولي هو مستوى التّحليل الذي يجسّد مختلف التفاعلات بين الدّول.

 ولعلىّ أنّ مفهوم القوة في حدّ ذاته عرف تحوّلا ممّا إنعكس على واقع النّظام الدولي، فأصبح كما يقول بادي تشرذم القوة، إذ لم تعد هنالك دولة واحدة تملك الأمر و النّهي في ظل تنوّع النّظم الوظيفية.و لم يعد لدولة واحدة القدرة على التأثير في مجالات التّنافس المختلفة.فلم يعد الطّرف الأقوى يستطيع فرض إرادته في زمن قصير دون أن يتأثّر بردود الأفعال النّاتجة عن نفس الموقف. فالأقوى حسبه هو من يستطيع أن يجتنب التأثير و يحدد جدول أعمال مسبق.

 وعليه فإن العلاقات الدولية في الوقت الراهن تتجه نحو نظام دولي لا قطبي،حيث تلعب مراكز عديدة دورا في تحديد معالم النظام بدلا من دولة أو دولتين أو أكثر.فالنظام الدولي اللاقطبي يتميز بعدد كبير من المراكز التي تتقاسم القوة دون أن يحقق أحدها شروط القطب،و القيادة العالمية ترتكز على مفهوم القوة النسبية التي تتسم بالتعددية و التشاركية.ودور القوة العضمى في هذا النظام هو دور القيادة بالتعاون مع مراكز أخرى قادرة على إدارة الشؤون الدولية.وبذلك فإن ما يميز العلاقات الدولية في الوقت الراهن إتجاهها نحو نظام لاقطبي كما قلنا و الذي يرتكز على:

- التغير في أدوار اللاعبين بسبب التعقيدات الكبيرة في المجتمع الدولي، بالإظافة إلى توزع القوة بين مجموعة كبيرة من الفواعل و الدول.

- التغير الذي شهدته العلاقات الدولية ليس طارئا بقدر ماهو نتيجة التحول في مقومات النظام نفسه.

- التنافس و التعاون الذي يمكن أن نتصور عليه بنية العلاقات الدولية يهدف إلى تحقيق القطب الدولي أي صفة الدولة الأهم في العالم، أو الإقليم القطب أي صفة الإقليم الأهم في العالم، أو القطب الإقليمي أي الدولة الأهم في كل إقليم.

 وربما أن هنالك طرح آخر ينطلق من فكرة إنتشار القوة كفسيوم براون الذي يعتقد أن النظام الدولي هجين يجمع بين الحكم الأحادي و حكم الكثرة، و هو ما أكده جوزيف ناي الذي يعتقد أن العالم رقعة شطرنج معقدة ثلاثية الأبعاد، على رأس الرقعة توجد القوة العسكرية التي تمثل الأحادية القطبية ( الولايات المتحدة الأمريكية ) التي ليس لها منافس عسكري. و قوة إقتصادية، أما البعد الآخر للرقعة فهو القوة الإقتصادية ( اليابان، أوروبا، الصين ) و البعد الأخير يتمثل في مختلف الظواهر كالإرهاب مثلا.

 إن الإشكالية التي سادت في أوساط المفكرين و المحللين السياسيين حول ما يسمى بالنظام الدولي الجديد إبان التسعينات ربما قد أعيد طرحها بعد 2001، حيث أنه بسبب السلوك الأمريكي الإنفرادي إزاء القضايا الدولية و طبيعة القضايا المطروحة جعل العديد من المفكرين يقاربون مدى التشابه بين النظام الدولي الجديد بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي و النظام الدولي بعد 2001 من حيث:

1- عدم وجود حرب نظامية أسست لذلك التحول.

2- عدم تضارب مصالح الدول ( في حرب الخليج الثانية، الحرب العالمية على الإرهاب ).

 ورغم ما كتب عن مفهوم النظام الدولي و التحول الذي شابه، فإن دراسته مهمة لتحديد معالم الوضع الدولي الجديد و مراكز القوة فيه، وربما حتى مؤشرات أو مقاييس القوة نظرا لما يلعبه مفهوم القوة في تحديد طبيعة النظام، وكذلك نظرا للتحول الذي شهده مفهوم القوة في حد ذاته.